کتابخانه
مجلس شورای ملی
خطی «فهرست شده»
۵۰۷۶

۷۰۲
بازدید شد
۱۳۸۱
بازدید شد
۳۷ - ۹
کتابخانه مجلس سورای
۶۷۶۶
کتاب: مختصر المفاید
مؤلف
موضوع
شماره قفسه
۵۰۷۶
ثبت کتاب
۵۰۷۶
خطی - فهرست شده
۵۰۷۶

کتابخانه مجلس سورای
۶۴۶۶

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد واجب الوجود على
نعمائه والصلوه على سيد انبيائه
وعلى اكرم احبائه فانى بجيب
الى ما سئلت من تحرير مسائل

الكلام وترتيبها على ابلغ النظام
مشيرا الى غرر فرائد الاعتقاد
ونكت مسائل الاجتهاد مما قام
الدليل اليه وقوى اعتمادى
عليه والله اسئل العصمه والسداد
وان يجعله ذخر اليوم المعاد
وسميته بتجريد العقائد وتبيته
على ستة مقاصد
فى امور العامه وفيه فصول ثلثه

في الوجود والعدم ويحديدهما
بالثابت العين والمنفي العين او
الذي يمكن ان تخبر عنه وتقيضه
او بغير ذلك يشتمل على دور ظاهر
بل المراد تعريف اللفظ اذ لا شيء
اعرف من الوجود الاستدلال يتوقف
التصديق بالثاني عليه ويتوقف
الشيء على نفسه او عدم تركب الوجود

مع فرضه او ابطال الترسم بط و
تردد الذهن حال الجزم بمطلق
الوجود واتحاد مفهوم نقيضه
وقبوله القسمة يعطي الشركة فيغاير
المهية والا اتحدت المهيات ولم
ينحصر اجزائها ولا نفكاكهما تعقلا
وليتحقق الامكان فائدة الحمل والحاجة
الى الاستدلال وانتفاء التناقض و
ترك الواجب وقيامه بالماهية من حيث هي

فزيادته عليها في التصور وهو منقسم
الى الذهني والخارج والا لبطلت
والموجود في الذهن انما هو الصورة الحاصلة
في كثير من اللوازم وليس الوجود معنى
المهية في العين بل الحصول ولا تزايد
فيه ولا استداد وهو خير محض ولا
ضد له ولا مثل له فتحققت مخالفته
للمعقولات ولا ينافيها وباوق
الشيء فلا يتحقق بدونه والمنازع

مكابر مقتضى عقله وكيف يتحقق
الشيء بدونه مع اثبات القدرة و
انتفاء الانصاف وانحصار الموجود
مع عدم تعقل الزوايد ولو اقتضى
التميز الثبوت عينا لزم منه محالات
والامكان الاعتباري يعرض لما
وافقونا على انتفائه وهو يرادف
الثبوت والعدم والنفي فلا واسطة
والوجود لا يرد عليه القسمة والكلي

ثابت ذهنا ويجوز قيام العرض
بالعرض ونوقضوا بالحال نفسها و
العذر بعدم قبول التماثل فيها و
الاختلاف والزام التسلسل بط
فبطل ما فرعوا عليهما من تحقق الذوات
الغير المتناهية في العدد ومن انتفاء
تاثير المؤثر فيها ومن انتفاء تباينها
ومن اختلافهم في اثبات صفة الجنس
وما يتبعها في حال الوجود وفي مغايرة

المجرد

التحيز للجوهرية وفي اثبات صفة
المعدوم بكونه معدوما وفي امكان
وصفه بالجسمية ووقوع الشك في
اثبات الصانع بعد اتصافه بالقدرة
والعلم والحيوة وقسمة الحال الى المعلل
وغيره وتعليل الاختلاف وغير ذلك
مما لا فائدة بذكره الوجود قد
يوخذ على الاطلاق ويقابله عدم
مثله وقد يجتمعان لاعتبار التقابل

ويعقلان معًا وقد يوخذ مقيدا
فيقابله عدم مثله ويفتقر الى الموضوع
كافتقار الملكة اليه وقد يوخذ شخصيا
وقد يوخذ نوعيا وجنسيا والوجود
لا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له
ويتكثر بتكثر الموضوعات ويقال
بالتشكيك على عوارضها فليس جزء
من غيره مطلقا والشيء من المعقولات
الثانية وليست متاصلة في الوجود

فلا شيء منها بثابت بل هي تعرض
بمخصوصيات الماهيات وقد يتمايز الاعدام
ولهذا استند عدم المعلول الى عدم
العلة لا غير ونافى عدم الشرط وجود
المشروط وصح عدم الضد وجود
الضد الاخر بخلاف باقي الاعدام
العدم قد يعرض لنفسه فيصدق
النوعية والتقابل عليه باعتبارين
وعدم المعلول ليس علة لعدم العلة

في الخارج وان جاز في الذهن على
انه برهان انى والعكس لمّى والاشيا
المتشبه في العموم والخصوص التعاكس وجود
عدما وقسمة كل منهما الى الاحتياج والغنى
منفصلة حقيقية واذا حمل الموجود او
جعل رابطة يثبت موادّ ثلث في انفسها
جهات في العقل دالة على ثاقب الرابطة
وضعفها وهى الوجوب والامتناع و
الامكان وكذا العدم والبحث في تعريفها

كالوجود وقد يوخذ ذاتيه فيكون
القسمة حقيقية لا يمكن انقلابها وقد
توخذ الاولان باعتبار الغير وح يكون
القسمة مانعة الجمع بينهما يمكن انقلاب بهما
ومانعة الخلو بين الثلثة في الممكنات و
يشترك الوجوب والامتناع في اسم
الضرورة وان اختلفا في السلب و
الايجاب وكل منهما يصدق على الاخر
اذا تقابلا في المضاف اليه وقد يوخذ

الامكان بمعنى سلب الضرورة على
احدى الطرفين فعم الاخرى والخاص
وقد يوخذ بالنسبة الى الاستقبال
ولا يشترط العدم فى الحال والا اجتمع
النقصان والثلثة اعتبارية لقصد
على المعدوم واستحالة التسلسل
ولو كان الوجوب ثبوتيا لزم امكان
الواجب ولو كان الامتناع ثبوتيا
لكان ممكنا ولزم امكان الممتنع ولو

كان

كان الامكان ثبوتيا لزم سبق كل
ممكن على امكانه والفرق بين نفى
الامكان والامكان المنفى لا يستلزم
ثبوته والوجوب شامل للذاتى و
غيره وكذا الامتناع ومعروض ما بالغير
منهما ممكن ولا ممكن بالغير لما تقدم
فى القسمة الحقيقية وعروض الامكان
عند عدم اعتبار الوجود والعدم
بالنظر الى الماهية وعلتها وعند اعتبارهما

بالنظر اليهما ثبت ما بالغير ولا منافات
بين الامكان الذاتي والغيري وكل
ممكن العروض ممكن ذاتي ولا عكس
اذ الاحظ الذهن الممكن موجودا طلب
العلة وان لم يتصور غيره وقد يتصور
وجود الحادث فلا يطلبها الحدوث
كيفية الوجود فليس علة لما تقدم
عليه بمراتب ولا يتصور الاولوية
لاحد الطرفين بالنظر الى ذاته ولا

تكفي المخارجية لان فرضها لا يحيل
المقابل فلا بد من الانتهاء الى الواجب
وهذا سابق بلحقه وجوب اخر الخ
عنه قضية فعليه والامكان لازم
والا يجب المهية او يمتنع ووجوب
الفعليات يقارنه جواز العدم و
ليس بلازم ونسبة الوجوب الى
الامكان نسبة تمام الى ناقص والاستعداد
قابل للشدة والضعف ويعدم و

يوجد للمركبات وهو غير الامكان
الذاتي والوجوب اخذ غير مسبوق
بغيره وبالعدم فقديم والاخر حادث
والسبق ومقابلاه اما بالعلية او
بالطبع او بالزمان او بالرتبة الحسية
والعقلية او بالشرف او بالذات
والحصر استقرائي ومعقوليته بالتشكيك
ويحفظ الاضافة بين المضافين في
انواعه وحيث وجدت التفاوت امتنع

جنسية والتقدم دائما يعارض
زمانيا ومكانيا وغيرهما والقدم
والحدوث الحقيقيان لا يعتبر فيهما
الزمان والاتسلسل والحدوث الذاتي
متحقق والقدم والحدوث اعتباريان
عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار
ويصدق الحقيقي منهما ومن الذاتي
والغيري في الموجود ويستحيل صدق
الذاتي على المركب ولا يكون الذاتي

جزء من غيره ولا يزيد وجوده عليه
والا لكان ممكناً والوجود المعلوم
هو المقول بالتشكيك اما الوجود
الخاص فلا وليس هو طبيعة نوعية
فجاز اختلاف جزئياته في العروض
وعدمه وتاثير المهية من حيث هي
في الوجود غير معقول والنقض
بالقائل ظاهر البطلان والوجود
الخارجي من المحمولات العقلية

لامتناع

لامتناع استغنائه عن المحل وحصوله
فيه وهو من المعقولات الثانية و
كذا العدم وجهاتهما والمهية الكلية
والجزئية والذاتية والعرضية و
والفصلية والنوعية وللعقل ان
يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض
ولا استحالة فيه وان يتصور عدم
جميع الاشياء حتى عدم نفسه وعدم
العدم بان يتمثل في الذهن ويرفعه

وهو ثابت باعتبار وقسم باعتبار
ويصح الحكم عليه من حيث هو متصور
ولا تناقض في هذا بقسم الموجود
الى ثابت في الذهن وغير ثابت فيه
ويحكم بينهما بالتمايز وهو لا يستدعي
الهوية لكل من المتمايزين ولو فرض له
لكان حكمها حكم الثابت واذا حكم
الذهن على الامور الخارجية بمثلها
وجب التطابق في صحيحه والا فلا و

يكون

يكون صحيحه باعتبار مطابقته لما
في نفس الامر امكان تصور الكون
ثم الوجود والعدم قد يجتمعان و قد
يرتبط بهما المحمول والحمل يستدعي اتحاد
الطرفين من وجه وتغايرهما من آخر
وجهه لاتحاد قد يكون احدهما
وقد يكون ثالثا والتغاير لا يستدعي
قيام احدهما بالاخر ولا عدم
القائم في القيام لو استدعاه وثبات

الوجود للمهية لا يستدعي وجودها
وسلبه عنها لا يقتضي تميزها وثوبتها
في الذهن وان كان لازما لكنه ليس
بشرط والحمل والوضع من المعقولات
الثانية بقالان بالتشكيك وليست
الموصوفية ثبوتية والا لتسلسل
الموجود قد يكون بالذات وقد
يكون بالعرض واما الموجود في
الكتابة والعبارة فمجازي والمعدوم

لا يعاد

لا يعاد لامتناع الاشارة اليه
فلا يصح الحكم عليه بصحة العود
ولو اعيد تخلل العدم بين الشيء
ونفسه ولم يبق الفرق بينه وبين
المبدء وصدق المتقابلان عليه
دفعة ويلزم التسلسل في الزمان
والحكم بامتناع العود لا مر لازم
للمهية وقسم الموجود الى الواجب
والممكن ضرورية وردت على

الموجود من حيث هو قابل للتقيد
وعدمه والحكم على الممكن بامكان
الوجود حكم على الماهية لا باعتبار
العدم والوجود الامكان
قد يكون الا في التعقل وقد يكون
معقولا باعتبار ذاته وحكم الذهن
على الممكن بالامكان يجب ان يعتبر
مطابقته لما في العقل لان الامكان
عقلي والحكم بحاجة الممكن الصدوري

وخفاء التصديق لخفاء التصور
غير قادح والموثر به اعتبار عقلي
والموثر يوثر في الاثر لا من حيث
هو موجود ولا من حيث هو معدوم
وتاثير الموثر في الماهية وبالحقيقة
وجوب الحق وعدم الممكن مستند
الى عدم علته والممكن الباقي مفتقر
الى الموثر لوجود علته والموثر
يفيد البقاء بعد الاحداث ولهذا

جاز استناد القديم الممكن الى
المؤثر الموجب لو امكن ولا يمكن
استناده الى المختار سوى الله تقر
لما سياتى ولا يفتقر الحادث الى
المدة والمادة والا لزم التسلسل
والقديم لا يجوز عليه العدم
لوجوبه بالذات او لاستناده

وهى مشتقة عما هو وهو ما يصح

عن السؤال بما هو ويطلق غالبا
على الامر المعقول والذات و
الحقيقة عليها مع اعتبار الوجود
والكل من ثوانى المعقولات و
كل شيء مغايرة لما يعرض لها من
الاعتبارات والا لما صدق
على ما ينافيها وتكون المهية مع
كل عارض مقابلة لها مع ضده
وهى من حيث ليست الا هى فلو

سئل بطر في النقيض فالجواب السلب
لكل شي قبل الخمسة لا بعدها
قد يوخذ المهية مخذوفا عنها
جميع ما عداها بحيث لو انضم اليها
شئ لكان زايدا والا يكون مقولا
على ذلك المجموع وهو الماهية
بشرط لا شئ ولا توجد الا في
الاذهان وقد يوخذ لا بشرط
شئ وهو كلي طبيعي موجود في الخارج

هو

وهو جزء من الاشخاص وضادق
على المجموع الحاصل منه ومما يضاف
اليه والكلية العارضة للمهية يقال
لها كلي منطقي وللمركب عقلي وهما
ذهنيان فهذه اعتبارات ثلثة
ينبغي تحصيلها في كل ماهية معقولة
والماهية منها بسيطة وهي ما له
جزء وهما موجودان ضرورة
ووصفاهما اعتباريان متنافيان

وقد يتضايفان فيتعاكسان
في العموم والخصوص مع اعتبارهما
بما مضى وكما تتحقق الحاجة في الممكن
فكذا في البسيط وهما قد يقومان
بانفسهما وقد يفتقران الى المحل
والمركب مركب عما يتقدم وجودا
وعدما بالقياس الى الذهن و
الخارج وهو علة الغنى عن السبب
الجديد فباعتبار الذهن بين و

باعتبار

باعتبار الخارج عني فيحصل خواص
ثلث واحده متعاكسة واثنتان
اعم ولا بد من حاجة ما البعض الاخر
الى البعض ولا يمكن شمولها باعتبار
واحد وهي قد تتميز في الخارج و
قد تتميز في الذهن واذا اعتبر عروض
العموم ومضايفه فقد تتباين
وقد تتداخل وقد توخذ موادا
وقد توخذ محمولات فيعرض لها

الجنسية و الفصلية و جعلا هما واحد
والجنس كالمادة وهو معلول
والفصل كالصورة وهو علة و
لا جنس له لا فصل له وكل فصل
تام فهو واحد ولا يمكن وجود
جنسين فى مرتبة واحدة لماهية
واحدة فلا تركب عقلى الا منهما
ويجب تناهيها وقد يكون منهما
عقلى وطبيعى ومنطقى كجنسهما

عوال وسوافل ومتوسطات و
فصل كل جنس يكون فى مرتبته
ومن الجنس ما هو مفرد وهو الذى
لا جنس فوقه ولا تحته وهما
اضافيان وقد يجتمعان مع
التقابل ولا يمكن اخذ الجنس بالنسبة
الى الفصل واذا نسبا الى ما يضافان
اليه كان الجنس اعم والفصل مساويا
والتشخص من الامور الاعتبارية

فاذا نظر اليه من حيث هو امر عقلي
وجد مشاركا لغيره من التشخصات
فيه ولا يتسلسل بل ينقطع بانقطاع
الاعتبار واما ابر التشخص فقد
يكون نفس المهية فلا تكثر وقد
يستند الى المادة التشخصية بالاعراض
الخاصة الحالة فيها ولا يحصل التشخص
بانضمام كلي عقلي الى مثله والتميز
يغاير التشخص ويجوز امتياز كل من

كل شيء بالاخر ولا يجوز ان يتشخص
كل من الشيئين بالاخر والتشخص قد
لا يعتبر مشاركته والكلي قد يكون
اضافيا فيتميز والتشخص المندرج
تحت غيره متميز والتشخص يغاير
الوحدة وهي تغاير الوجود لصدقه
على الكثير من حيث هو كثير بخلاف
الوحدة وتساوقه ولا يمكن تعريفها
الا باعتبار اللفظ وهي في الكثرة

عند العقل والخيال يستويان في
كون كل منهما اعرف بالاقسام
وليست الوحدة امرا عينيا بل هي
من ثواني المعقولات وكذا الكثرة
وتقابلها الاضافة العلية والمعلولية
والمكالية والمكيلية لا التقابل
جوهري بينهما ثم معروضهما قد
يكون واحدا فلوجهتان باعتبار
فجهة الوحدة ان لم تقوم جهة

الكثرة

الكثرة ولم يعرض لها فالوحدة
عرضية وان عرضت كانت موضوعات
او محمولات عارضة لموضوع و
بالعكس فان قومت فوحدة جنسية
او نوعية او فصلية وقد يتغاير
موضوع مجرد عدم الانقسام
لاغير وحده شخصية بقول مطلق
والا نقطة ان كان له مفهوم
زائد ووضع او مفارق الم

يكن ذا وضع هذا ولم يقبل
القسمة والا فهو مقدار وجسم
بسيط او مركب وبعض من هذه
اولى من بعض بالوحدة وهو
هو على هذا التحقق والوحدة في
العرضي والذاتي يتغايرا سمائهما
بتغاير المضاف اليه والاتحاد
فالهو هو يستدعي جهتي تغاير
واتحاد على ما سبق والوحدة ليست

العدد

بعدد بل هي مبدء للعدد المتقوم
بها لا غير واذا اضيف اليها مثلها
حصلت الاثنينية وهي نوع من العدد
ثم يحصل انواع لا تتناهى بتزايد
واحد واحد مختلفة الحقايق و
كل واحد منها اعتباري يحكم به
العقل على الحقايق اذا انضم بعضها
الى بعض في العقل انضماما بحسبه
والوحدة قد تعرض لذاتها و

مقابلها ولا يتسلسل بل ينقطع
بانقطاع الاعتبار وقد يعرض لها
شركة يختص بالمشهور وكذا
المقابل ويضاف الى معروضها
باعتبارين والى مقابلها بثالث
وكذا المقابل ويعرض له ما يستحيل
عروضه لها من التقابل المتنوع
الى انواعه الاربعة اعني التقابل
السلب والايجاب وهو راجع الى

القول

القول والعقل والملكة والعدم
وهو الاول ماخوذا باعتبار خصوصيته ما
وتقابل الضدين وهما وجوديان
ويتعاكس هو وما قبله في التحقق
والمشهوري وتقابل التضايف
ويندرج تحت الجنس باعتبار عارض
ومقولية عليها بالتشكيك و
اشدها فيه السلب ويقال للاول
التناقض ويتحقق التناقض في

القضايا بشرايط ثمانية وهذا
في القضايا الشخصية واما المحصورة
فبشرايط تسع وهو الاختلاف في
فان الكلية ضد الكلية والجزئيتان
صادقتان وفي الموجهات شرط
عاشر وهو الاختلاف في الجهة ايضا
بحيث لا يمكن اجتماعهما صدقا و
كذبا واذا قيد العدم بالملكة
في القضايا سميت معدولة و

هي

هي تقابل الوجودية ضد قالا
كذبا بالامكان عدم الموضوع
فيصدق مقابلاهما وقد يستلزم
الموضوع احد الضدين بعينه او
لا بعينه ولا يستلزم شيئا منهما
عند الخلو والاتصاف بالوسط
ولا يعقل للواحد ضدان وهو
منفي عن الاجناس ومشروط في
الانواع باتحاد الجنس والجنس و

والفصل واحد

كل شيء يصدر عنه امرها بالاستقلال
او بالانضمام فانه علة لذلك
الامر والامر معلول وهي فاعلية
ومادية وصورية وغائية فالفاعل
مبدء التاثير وعند وجوده بجميع
جهات التاثير يجب وجود المعلول
ولا يجب مقارنة العدم ولا يجوز

بقاء

بقاء المعلول بعده وان جاز في
المعد ومع وحدته يتجدد المعلول
ثم يعرض الكثرة باعتبار كثرة
الاضافات وهذا الحكم ينعكس
في نفسه وفي الوحدة النوعية
لا ينعكس والتسبتان من ثواني
المعقولات وبينهما مقابلة التضايف
وقد يجتمعان في الشيء بالنسبة الى
امرين ولا ينعكسان فيهما ولا يتراءى

معروضا هما فی سلسلة واحدة
الی غیر النهایة لان کل واحد منهما
ممتنع الحصول بدون علة واجبة
لکن الواجب بالغیر ممتنع ایضا
فیجب وجود علة واجبة لذاتها
هی طرف للتطبیق بین جملة قد فصل
منها احاد متناهیة واخری لم یفصل
منها ولان التطبیق باعتبار التسییر
بحیث یعد کل واحد منهما بازاء ما

یوجب تناهیهما لوجوب ان یکون
احدی النسبتین علی الاخری من
حیث السبق ولان المؤثر فی المجموع
انکان بعض اجزائه کان الشی مؤثرا
فی نفسه وعلله ولان المجموع علة
تامة وکل جزء لیس علة تامة اذا
الجملة لا یجب به وکیف یجب الجملة
بشئ هو محتاج الی ما لا یتناهی
من تلک الجملة ویتکافی النسبتان فی

طرفي النقيض و القبول و الفعل
متنافيان مع اتحاد النسبة لتنافي
لازميهما و يجب المخالفة بين العلة
و المعلول ان كان المعلول محتاجا
لذاته الى تلك العلة و الا فلا و لا
يجب صدق احدى النسبتين على
المصاحب و ليس الشخص من العنصريات
علة لذاته لشخص اخر و الا لم يتبنا
الاشخاص و لاستغنائه عنه بغيره

ولعدم

ولعدم تقدمه و لتكافوهما
و لبقاء احدهما مع عدم صاحبه و
الفعل منا يفتقر الى تصور جزئي
يتخصص به الفعل ثم شوق ثم ارادة
ثم حركة من العضلات ليقع منا الفعل
و الحركة الى مكان تتبع ارادة بجزئياتها
و جزئيات تلك الحركة تتبع تخيلات
و ارادة جزئية يكون السابق من هذه
علة للتابع من تلك المعدة لحصول

اخرى فيتصل الارادات في النفس
والحركات في المسافة الى اخرها
يشترط في صدق التاثير على المقارن
الوضع والتناهي بحسب المدة والعدة
والشدة التي باعتبارها يصدق
التناهي وعدمه الخاص على المؤثر
لان القسر يختلف باختلاف
القابل ومع اتحاد المبدء يتفاوت
مقابله والطبيعي يختلف باختلاف

الفاعل

الفاعل لتساوي الصغير والكبير في
القبول فاذا تحركا مع اتحاد المبدء
عرض التناهي والمحل المتقوم بالحال
قابل له ومادة للمركب وقبول ذاتي
وقد يحصل القرب والبعد باعتبار
يكتسبها باعتبار الحال فيه وهذا
لحال صوره للمركب وجزء فاعل لمحله
وهو واحد والغاية علة بمعنى
العلية العلة الفاعلية معلولة في

وجودها للمعلول وهي ثابتة لكل
قاصد اما القوة الحيوانية المحركة
فغايتها الوصول الى المنتهى هو
غاية القوة الحيوانية وهو قد يكون
غاية للقوة الشوقية وقد لا يكون
فان لم يحصل فالحركة باطلة واما
فهو خير او عادة او قصد ضروري
او عبث وجزاف واليق للطبيعيات
غايات كذا الاتفاقيات والعلة

قد

قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة
وايضا بالقوة او بالفعل وكلية او
جزئية وذاتية او عرضية وعامة او
خاصة وقريبة او بعيدة ومشتركة
او خاصة والعدم للحادث من
المبادي العرضية والفاعل في الطرفين
واحد والموضوع كالمادة وافتقار
الاثر انما هو في احد طرفيه واسباب
الماهية غير اسباب الوجود ولا بد

للعدم من سبب وكذا في الحركة و
من العلل المعدة ما يؤدي الى مثل
او خلاف او ضد والاعداد قريب
او بعيد ومن العلل العرضية ما هو
معد في الجوهر
والاعراض وفيه فصول
في الجوهر الممكن اما ان يكون في الموضوع
وهو العرض اولا وهو الجوهر و
اما مفارق في ذاته وفعله وهو

العقل او في ذاته وهو النفس وغير
مفارق فاما ان يكون محلا وهو
المادة او حالا وهو الصورة او ما
يتركب منهما وهو الجسم والموضوع
والمحل يتعاكسان وجودا وعدما
في العموم والخصوص وكذا الحال
والغرض وبين الموضوع والعرض
مباينة ويصدق العرض على المحل
والحال جزئيا والجوهرية والعرضية

من ثوانى المعقولات لتوقف نسبة
احدهما على وسط واختلاف الانواع
فى الاولية والمعقول منهما اشتراكهما
عرضى والتضاد بين الجواهر ولا بينها
وبين غيرها والمعقول من الفناء العدم
وقد يطلق التضاد على البعض باعتبار
اخر ووحدة المحل لا تستلزم وحدة
المحال الا مع التماثل بخلاف العكس
اما الانقسام فغير مستلزم من الجانبين

والموضوع

والموضوع من جملة المشخصات واذا
ثبت ثبتت ان العرض لا يصح عليه الانتقال
وقد يفتقر الحال الى محل يتوسط ولا
وجود لوضعى لا يتجزى بالاستقلال
يجب المتوسط وحركة الموضوع عين على
طرفى المركب من ثلثة لا على التبادل
او اربعة على التبادل ويلزم ما
يشهد الحس بكذبه من التفكيك و
سكون المتحرك وانتفاء الدائرة و

والنقطة عرض قائم بالمنقسم باعتبار
التناهي والحركة لا وجود لها في
الحال ولا يلزم نفيها مطلقا والآن
لا تحقق له خارجا ولو تركب الحركة
مما لا يتجزء لم تكن موجودة والقائل
بعدم تناهي الاجزاء التي لا تتجزء
في الجسم يلزمه مع ما تقدم النقض
بوجود المؤلف تماما يتناهى ويفتقر
في التقسيم الى المناسب ويلزمه عدم

تحقق التربيع البطلي وان لا يقطع
المسافة المتناهية في زمان متناه و
الضرورة قضت ببطلان الطفرة و
التداخل والقسمة بانواعها تحدث
اثنينية تساوي اطباع كل واحد
منهما اطباع المجموع وامتناع لا نفكاك
لعارض لا يقتضي الامتناع الذاتي
فقد ثبت ان الجسم شيء واحد قابل
الانقسام الى ما لا يتناهى ولا يقتضي

ذلك ثبوت مادة سوى الجسم
لاستحالة التسلسل وجودا لا
يتناهى ولكل جسم مكان يطلبه
عند الخروج على اقرب الطرق ولو
تعدد انتفى ومكان المركب مكان
الغالب او ما اتفق وجوده فيه و
كذا الخلاء والطبيعي منه هو الكره
والمعقول من المكان هو البعد فان
الامارات تساعد عليه واعلم ان

البعد

البعد منه مطلق للمادة وهو
الحال في الجسم ومنه ما يمانع مساويه و
مفارق ويحل فيه الاجسام ويداخلها
بجملتها وبداخلها بحيث ينطبق على
بعد الممكن ويتحدد به ولا امتناع
لخلوه عن المادة ولو كان المكان
سطح القضاء الاحكام ولم يعم
المكان فهذا المكان لا يصح عليه الخلو
عن شاغل والا تساوت حركة

المعاوق حركة عديمة عند فرض
معاوق اقل بنسبة زمانيهما و
طرف الامتداد الحاصل في ماخذ
الاشارة وليست منقسمة وهي من ذوات
الاوضاع المقصودة بالحركة للحصول
فيها وبالاشارة والطبيعي منها
فوق وسفل وما عداهما غير متبينة
وهي
في الاجسام
فلكية وعنصرية الفلكية فالكلية

منها تسعة واحد منها غير مكوكب
محيط بالجميع ومحدد فلك الثوابت ثم
افلاك الكواكب السيارة السبعة و يشتمل
على افلاك اخر تدار بروحانية المراكز
والمجموع اربعة وعشرون و يشتمل على
سبعة سيارة والف وثلثمائة وعشرين
كوكبا ثوابت والكل بسايط خالية عن
الكيفيات الفعلية والانفعالية و
لوازمها شفافة واما العناصر البسيطة

واربعة كرة النار والهواء والماء و
الارض واستفيد عددها من مزاوجات
الكيفيات الفعلية والانفعالية وكل
واحد ينقلب الى الملاصق والى الغير
بوسط او بوسائط فالنار حارة يابسة
شفافة متحركة بالطبيعة ولها طبقة
واحدة وقوية على احالة المركب اليها
والهواء حار رطب شفاف له اربعة
طبقات والماء البارد رطب شفاف

محيط

محيط بثلثة ارباع الارض له طبقة
واحدة والارض باردة يابسة كثيفة
في الوسط شفافة لها ثلث طبقات
واما المركبات فهذه الاربعة
اسطقساتها وهي حادثة عند تفاعل
بعضها في بعض ففعل الكيفية في
المادة فينكسر صرافة كيفيتها ويحصل
كيفية متشابهة في الكل متوسطة
في المزاج مع حفظ صورة البسايط ثم

تختلف الامزجة فى الاعداد بحسب
قربها وبعدها من الاعتدال مع
عدم تناهيها بحسب الشخص وامكان
لكل نوع طرف افراط وتفريط وهى
تسعة فى بقيه
احكام الاجسام وشرط الاجسام
فى وجوب التناهى لوجوب اتصال
ما فرض له ضده به عند مقابلته
مع فرض نقصان عند لحظ النسبة بين

ضلعى المزاولة وما اشتملا عليه
مع وجوب انصاف الثانى بوجود
الحد وانتفاء القسمة فيه يدل على
الوحده والضروره قضت ببقائها
ويجوز خلوها عن الكيفيات المدركة
والمرئيه والمشمومة كالهواء ويجوز
رؤيتها بشرط الضوء واللون وهو
ضرورى والاجسام كلها حادثة لعدم
انفكاكها من جزئيات متناهية حادثة

فانها لا تخلو عن الحركة والسكون
وكل منهما حادث وهذا ظاهر
واما ثانيا هي جزئياتهما فلان وجود
ما لا يتناهي محال للطبق والوصف
كل حادث بالاضافتين المتقابلتين
ويجب بادة المتصف باحديهما
من حيث هو كذلك على المتصف
بالاخرى فينقطع الناقص والزائد
ايضا والضروره قضت بحدوث ما لا

ينفد

ينفد عن حوادث متناهية فاجيب
حادثة ولما استحال قيام الاعراض
الا بها ثبت حدوثها واختص الحدوث
بوقت ازلا وقت قبله والمختار يرجح
احد مقدوريه بلا داع مرجح عند
بعضهم والماده منفية والقبلية
لا تستدعي زمانا وقدم تحقيقا
في الجواهر المجردة اما
العقل فلم يثبت دليل على امتناعه و

ادلة وجوده مدخوله كقولهم الواجب
لا يصدر عنه امران ولا سبق الشرط
باللاحق في تاثيره او وجوده والا لما
امتنع صلاحية التاثير عنه لان
المؤثر مختار وقولهم استدارة الحركة
توجب الارادة المستلزمة للشعور
بالكامل ان طلب الحاصل فعلا وقوة
يوجب الانقطاع وغير المتناهي محال
التوقف على دائم ما اوجبا انقطاعه

وعلى حصر اقسام الطلب مع المنازعة
في امتناع طلب المحال وقولهم الاصل عليه
بين المتضايفين والا لامكن التمنع
او على الاقوى بالاضعف لمنع الاضعف
الذاتي واما النفس فهو كمال اول لجميع
الى ذي حيوة بالقوة وهي مغايرة لما
هي شرط فيه لاستحالة الدور والمانعة
في الاقتضاء وابطلان احديهما
مع ثبوت الاخر وهي مغايرة لما نفع

الغفلة عنه ولما تقع المشاركة به و
التدل فيه وهي جوهر مجرد لتجرد
عارضها وعدم انقسامها وقومها
على ما يعجز المقارنات عنه ولحصول
عارضها بالنسبة الى ما يفعل محلاً
منقطعاً ولاستلزام اشتغال العارض
استغناء المعروض ولانتفاء الشعور
لحصول الضد ودخولها تحت حد
واحد يقتضي وحدتها واختلاف

العوارض لا يقتضي اختلافها وهي
حادثة وهو ظاهر على قولنا وعلى
قول الخصم لو كانت ازلية لزم اجتماع
الضدين او بطلان ما ثبت او ثبوت
ما يمتنع وهي مع البدل على التساوي
ولا تفنى بفنائه ولا تصير مبدأ صورة
لاخر والا بطل ما اصلناه من التعاند
وتعقل بداتها وتدرك بالالات
للامتياز بين المختلفين وضعاً من غير

استناد وللنفس قوى تشارك بها
غيرها هى الغاذية والنامية والمولدة
واخرى اخص بها يحصل الادراك اما
للجزئى او للكلى وللغاذية والجاذبة
والماسكة والهاضمة والدافعة وقد
تتضاعف هذه لبعض الاعضاء او
النمو غير السمن المصورة عند باطل
لاستحالة صدور هذه الافعال
المحكمة المركبة عن قوى بسيطة ليس لها

شعور

شعورا اصلا واما قوة الادراك
للجزئى فمنه اللمس وهى قوة مبثوثة فى
البدن كله وفى تعدد ووحدته نظر او
منه الذوق ويفتقر الى توسط الرطوبة
العابية الخالية عن المثل والضد ومنه
الشم ويفتقر الى وصول الهواء المنفعل
من ذى الرايحة الى الخيشوم ومنه السمع و
يتوقف على وصول الهواء المنضغط
الى الصماخ ومنه البصر ويتعلق بالذات

بالضوء واللون وهو راجع فينا الى
تاثير الحدقة ويجب حصوله مع شرائطه
بخروج الشعاع فان انعكس الى المدرك
ابصر وجهه وان غرض تعدد التميز
تعدد المرئي ومن هذه القوى
بنطاسيا الحاكمة بين المحسوسات البرقية
الفطرة خطا والشعلة دائرة والبرسام
ما لا تحقق له والخيال لوجوب
المغايرة بين القابل والحافظ والوهم

المدرك

المدرك للمعاني الجزئية والحافظة
والمتخيلة المركبة للصور والمعاني
مع بعض في الاعراض
وينحصر في تسعة الاول الكم فمتصله
الغار جسم وسطح وخط وغير الزمان
ومنفصله العدد ويشملهما قبول
المساواة وعدمها والقسمة وامكان
وجود العاد فيه وهو ذاتي وعرضي
ويعرض ثاني القسمة فيهما لا ولهما

وفي حصول المنافي وعدم الشرط
دلالة على انتفاء الضد به يوصف
الكم بالزيادة والكثرة وبمقابلهما
دون الشدة ومقابلها وانواع
الكم المتصل القار قد يكون تعليمية
وانكان تختلف بنوع ما من الاعتبار
وتختلف الجوهر به عما يقال في
جواب ما هو في كل واحد يعطى عرضية
والبدل مع بقاء الحقيقة وافتقار

الثاني

الثاني الى برهان وثبوت الكرة
الحقيقة والافتقار الى عرض والتقوم
به يعطى عرضية الجسم التعليمي والسطح
والخط والزمان والعدد وليست
الاطراف اعداما وان اتصف بها مع
نوع ما من الاضافة والجنس مع فرض
الثاني وعدمه وهما اعتباريان
والثاني الكيف ويرسم بغيود عدمية
تحصله حملها بالاجتماع وافتقار

اربعة فالمحسوسات اما انفعاليات
او انفعالات وهي مغايرة الاشكال
لاختلافهما بالحمل ومغايرة المزاج
لعمومها فمنها اوايل للموسات وهي
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والبواقي منتسبة اليها فالحرارة جامعة
للمتشاكلات ومفرقة للمختلفات و
البرودة بالعكس وهما متضادان
وتطلق الحرارة على معان اخر مخالفة

للكيفية

للكيفية في الحقيقة والوطوبة كيفية
تقتضي سهولة التشكل واليبوسة بالعكس
وهما مغايرتان للين والصلابة والثقل
كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق
مركزه على مركز العالم ان كان مطلقا
والخفة بالعكس ويقالان بالاضافة
باعتبارين والميل طبيعي وقسري و
نفساني وهو العلة القريبة للحركة
وباعتباره يصدق على الثابت متغير

ومختلفه متضاد ولولا تضاد لما
ذوالعاشر وعاد مرة وعند آخرين هو
جنس يتنوع بحسب تعدد الجهات و
يتماثل ويختلف باعتبارها ومنه
الثقل وآخرون منهم جعلوه مغايرا
ومنه لازم ومفارق ويفتقر الى
محل لا غيره وهو مقدور لنا ويتولد
منه اشياء بعضها لذاته من غير شرط
وبعضها بشرط وبعضها لا لذاته

ومنها

ومنها اوايل المبصرات وهي اللون
والضوء ولكل منهما طرفان والاول
حقيقة وطرفاه السواد والبياض
المتضادان ويتوقف على الثاني في الاول
لا في الوجود وهما متغايران حسا فالان
للشدة والضعف المتباينان نوعا
ولو كان الثاني جسما يحصل ضد المحسوس
بل هو عرض قائم بالمحل معد لحصول
مثله في الجسم المقابل وهو قسمان

ذاتی وعرضی والعرضی قسمان اول
وثان والظلمة عدم ملکة ومنها
المسموعات وهی الاصوات الحاصلة
من التموج المعلول للقلع والقرع
بشرط المقاومة فی الخارج ویستحیل
بقاؤه لوجوب ادراک الهیئة الصوتیة
ویحصل منه اخر وهو الصدی وبعرض
له کیفیة متمیزة تسمی باعتبارها حرفا
اما مصوت او صامت متماثل او مختلف

بالذات

بالذات او بالعرض وینتظم منها
الکلام باقسامه ولا یعقل کلام غیره
ومنها الملموسات الشعر الحاصلة من
تفاعل الثلثة فی مثلها ومنها
المشمومات ولا اسماء لانواعها
الا من جهة الموافقة والمخالفة و
الاستعدادات المتوسطة بین طرفی
النقیض والنفسانیة حال وملکة
منها العلم وهو اما تصور واما تصدیق

جازم مطابق ثابت لا يحد ويقسم
الضرورة والاكتساب ولا بد فيه
من الانطباع في المحل المجرد القابل و
حلول المثال مغاير ولا يمكن الاتحاد
ويختلف باختلاف المعقول كالحال
والاستقبال ولا يعقل الا مضافا
فيقوى الاشكال مع الاتحاد وهو
عرض لوجود حده فيه وهو فعلي
وانفعالي وغيرهما وضروري اقسام

ستة مكتسب وواجب وممكن وهو
تابع بمعنى اضافة موازنة في التطابق
فزال الدور ولا بد فيه من الاشعة
اما الضروري ففي الحواس واما المكتسب
ففي الاول وباصطلاح يفارق ولا يفارق
مفارقة الجنس النوع وباصطلاح اخر
مفارقة النوعين تعلقه على التمام
بالعلة يستلزم تعلقه كذلك بالمعلول
ولا عكس ومراتبه ثلثة وذو التسبب اثنا

يعلم به كلها والعقل غريزة يلزمها
العلم بالضروريات عند سلامة الآلات
وقد يطلق العقل على غيره بالاشتراك
والاعتقاد يتعلق لاحد قسميه فيتعاكسان
في العموم والخصوص ويقع فيه التضاد
بخلاف العلم والسهو عدم ملكة العلم
وفرق بينه وبين النسيان والشك
تردد الذهن بين الطرفين وقد يصح
تعلق كل من الاعتقاد والعلم بنفسه

وبالآخر

وبالآخر فيتغايران الاعتبار لا الصورة
والجهل بمعنى يقابلهما وبآخر قسم
لاحدهما والظن ترجيح احد الطرفين
وهو غير اعتقاد الرجحان وبقبل اشد
والضعف وطرفاه علم وجهل وكسبي العلم
يحصل بالنظر مع سلامة جزئية ضرورة
ومع فساد احدهما قد يحصل ضده
وحصول العلم عن الصحيح واجب والمباشر
ولا حاجة الى المعلم نعم لابد من الخبر

الصوری وشرط عدم الغایة وضدها
وحصولها ولوجوب ما یتوقف علیه
الجر لعقلیان وانتفاء اضداده مطر
علی تقدیر شیوعه کان التکلیف به عقلیا
ولزوم العلم دلیل والظن بمارة و
باطه اما عقلیة او امر کیة وقد
یفید النقلی القطع ویجب تاویله عند
التعارض وهو قیاس وفیماه والقیاس
اقترانی واستثنائی والاول باعتبار

الصوره

الصورة القریبة اربعة والبعیدة
اثنان وباعتبار المادة القریبة خمسة و
والبعیدة اربعة والثانی متصلة و
نابحة امران وکذا غیر الحقیقی من المنفصل
ومنه حقیقیه ولاخیران یفیدان
الظن وتفاصیل هذه الاشیاء
مذکورة فی غیر هذا الفن والتعقل
والتجرد متلازمان لاستلزام انقسام
المحل انقسام الحال فان تشابهت عرض

الوضيع للمجرد والاتركب مما لا يتناهى
ولاستلزام التجرد صحة المعقولية
المستلزمة لامكان المصاحبة ومنها
القدرة وتفارق الطبيعة والمزاج
بمقارنة الشعور والمغايرة في التوابع
ومصححة للفعل ولا استبعاد في
تماثلها وتعلقها بالطرفين وتقدم
الفعل لتكليف الكافر وللتنافي و
للزوم احد المحالين لولاه ولا يتجه

دقيق

وقوع المقدور مع تعدد القادر و
تقابل العجز تقابل العدم والملكة
وتضاد القدرة الخلق لتضادهما حكما
والخلق الفعل ومنها اللذة والالم
وهما نوعان من الادراك مختصان
باضافة تختلف بالقياس الى المدرك
وليست اللذة خروجا عن الحالة الطبيعية
الى الحالة الطبيعية الاخيرة وقد يستند
الالم الى التفرق وكل منهما حسي وعقلي

وهو اقوى ومنها الارادة والكراهة
وهما نوعان من العلم واحد لهما لازمة
للاخرى مع التقابل ويتعاقبان اعتبارها
بالنسبة الى الفاعل وغيره ويتعلقان
بداتهما بخلاف الشهوة والنفرة
فهذه الكيفيات النفسانية تفتقر
الى الحيوة وهى صفة تقتضى الحس و
الحركة مشروط باعتدال المزاج عندنا
فلا بد من البنية وتفتقر الى الروح

وتقابل

وتقابل الموت تقابل العدم والملكة
ومن الكيفيات النفسانية الصحة والمرض
والفرح والحزن والغضب والخوف والهم
والخجل والحقد المختصة بالكميات
المتصلة كالاستقامة والانحناء و
التقعير والتعقيب والشكل والخلقة و
المنفصلة كالزوجية والفردية فالمستقيم
اقصر الخطوط الواصلة بين نقطتين
فكما انه موجود فكذا الدائرة والتضاد

منتف عن المستقيم والمستدير وكذا
عارضيهما والشكل هيئة احاطة الحد
او الحدود بالجسم ومع انضمام اللون
يحصل الخلقة المضاف حقيقي
ومشهوري ويجب فيه الانعكاس و يجب
ايضا التكافؤ بالفعل والقوة وتعرض
للموجودات اجمع وثبوتي ذهني و
لتسلسل ولا ينفع تعلق الاضافة
بذاتها ولتقدم وجودها عليه و
للزم

عدم

عدم التناهي في كل مرتبة من مراتب
الاعداد ولتكثر صفاته تعالى و
يختص كل مضاف مشهوري بمضاف حقيقي
فيعرض له الاختلاف والاتفاق اما
باعتبار امر زايد في الطرفين او لا
الاين وهو النسبة الى المكان
وانواعه اربعة عند قوم وهي الحركة
والسكون والاجتماع والافتراق
والحركة كمال اول لما هو بالقوة من

حيث هو بالقوه او حصول الجسم في
مكان بعد اخر ووجودها حاضر و
ويتوقف على المتقابلين و العلتين و
المنسوب اليه و المقدار فهما منه و ما اليه
قد يتحدان محلا وقد يتضادان ذاتا و
عرضا ولهما اعتباران متقابلان ان
بالنظر الى ما يقالان له ولو اتحدت
العلتان انتفى المعلول وعم بخلاف
الطبيعة المختلفة المستلزمة في حال ما

والمنسوب

والمنسوب اليه اربعة فان بسائط الجواهر
توجد دفعة ومركباتها تعدم بعدم
اجزائها والمضاف تابع وكذا متى
الجدة توجد دفعة ولا تقبل حركة
في مقولتي الفعل والانفعال ففي
الكم فاعتباريين لدخول الماء القاروره
المكبوبة عليه ولصدع الانبوب عند العلتان
وحركة اجزاء المعتدي في جميع الاقطار
على التناسب وفي الكيف لاستحالة المحسوسة

مع الجزء ببطلان الكمون والبروز
لتكذيب الحس لهما وفى الاين والوضع
ظاهر ويعرض لها وحدة باعتبار
وحدة المقدار والمحل والقابل واختلافها
المتقابلين والمنسوب اليه مقتض للاختلاف
وتضاد الاولين ط للتضاد ولاعدخل
للمتقابلين والفاعل فى الانقسام و
يعرض لها كيفية تشتد فيكون الحركة
سريعة وتضعف فتكون بطيئة والاختلاف

بما

بما للمهية وسبب البطؤ الممانعة
الخارجية والداخلية لاتحلل السكنات
والالما احس بما اتصف بالمقابل ولا
اتصال الذوات الزوايا والانعطاف
لوجود زمان بين انى المثلين والسكون
حفظ النسبة فهو ضد يقابل الحركتين
وفى غير الاين حفظ النوع ويتضاد
لتضاد ما فيه ومن الكون طبيعى وقسرى
وارادى فطبيعى الحركة انما يحصل عند

مقارنة امر غير طبيعي لتردد الجسم اليه
فيقف فلا يكون وتر وقسر بها مستند
الى قوة مستفادة قابلة للضعف وطبيعي
السكون مستند الى الطبيعة مطلق يعرض
البساطة ومقابلها للحركة خاصة ولا
يعلل الجنس والانواع بما يقتضي الدور
متى وهو النسبة الى الزمان مقدار
الحركة من حيث التقدم والتاخر العارضان
لها باعتبار وانما يعرض المقولة بالذات
للمتغيرات

للمتغيرات وبالعرض لمعروضها ولا
يفتقر وجود معروضها وعدمه اليه و
الطرف كالنقطة وعدمه في الزمان و
حدوث العالم يستلزم حدوث
الوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار
نسبتين وفيه تضاد وشده وضعف
الملك وهو نسبة التمام
ان يفعل وان ينفعل والحق وقوعهما
ذهنا والا يلزم التسلسل

في اثبات الصانع وصفاته واثاره

وفيه فصول في وجود الموجود

انكان واجبا فهو المطلوب والا استلزم

لاستحالة الدور والتسلسل

في صفاته تعم وجود العالم بعد عدمه

ينفي الايجاب والواسطة غير معقولة و

يمكن عروض الوجوب والامكان للذات

باعتبارين واجتماع القدرة في

مع العدم وانتفاء الفعل ليس فعل

الضد

الضد وعمومية العلة تستلزم عمومية

الصفة والاحكام والتجرد واستناد

كل شئ اليه ودلايل العلم والاخبر عام و

التغاير اعتباري ولا يستدعي العلم

صور امغايرة للمعلومات عنده ولان

نسبة الحصول اليه اشد من نسبة الصور

وتغير الاضافات يمكن وانه يعلم

الجزئيات على وجه كلي ويمكن اجتماع

الوجوب الامكان باعتبارين وكل

قادر عالم حی بالضرورة وتخصیص
بعض الممکنات بالایجاد فی وقت
یدل علی ارادته ولیست زائده علی
الذاعی والا لزم التسلسل وتعدد
القدماء والنقل دل علی اتصافه
بالادراک والعقل علی استحالة
الآلات وعمومیة قدرته تدل
علی ثبوت الکلام والنفسانی غیر
معقول وانتفاء القبح یدل علی

صدقه

صدقه ووجوب الوجود یدل علی
سرمدیته ونفی الزائد والشریک
ونفی المثل والترکیب بمعانیه والضد
والتغیر والحلول والاتحاد والجهة و
حلول الحوادث فیه والحاجة والالم
مطر واللذة المزاجیة والمعانی و
الاحوال والصفات الزائدة عینا
ونفی الرؤیة وسوال موسی علیه السلم
لقومه والنظر لا یدل علی الرؤیة مع

قبوله التاويل وتعليق الرؤية
باستقرار المتحرك لا يدل على الامكان
وباشتراك المعلولات لا يدل على
اشتراك العلل مع منع التعليل و
الحصر وعلى ثبوت الجود والملك و
التمام وفوقه والحقيقة والخبرية والحكمة
والتجبر والقهر والقيومية واما اليد
والوجه والقدم والرحمة والكرم و
الرضى والتكوين فراجعة الى ما تقدم

الثالث

في افعاله تعالى يقال الفعل
المتصف بالزايد اما حسن او قبيح
والحسن اربعة وهما عقليان للعلم
بحسن الاحسان وقبح الظلم من غير شرع
ولانتفائهما مطلقا لو ثبتا شرعا و
لجاز التعاكس ويجوز التفاوت في العلم
لتفاوت التصور وارتكاب اقل القبيحين
مع امكان التخلص والجبر باطل واستغنوه
وعلمه تعالى يدلان على انتفاء القبح عن

افعاله تعم مع قدرته عليه لعموم
النسبة ولا ينافي الاشتقاق اللاحق
ونفي الغرض ويستلزم العبث ولا
يلزم عوده اليه وارادة القبيح
قبيحة وكذا ترك ارادة الحسن والامر
بما لا يراد والنهي عما يراد وبعض الافعال
مسندة الينا والمغلوبية غير لازمة
والعلم تابع والضرورة فاضية
باسناد افعالنا الينا والوجوب

للداعي

للداعي لا ينافي كالواجب والايجاد لا
يستلزم العلم الامع اقتران القصد فيكفي
الاجمال ومع الاجتماع يقع مراده تعم
والحدوث اعتباري وامتناع الجنس بغيره
وتعذر المماثلة في بعض الافعال لتعذر
الاحاطة ولا نسبة في الخيرية بين فعلنا
وفعله تعم والشكر على مقدمات الايمان
والتمع متناول ومعارض بمثله والترجيح
معنا وحسن المدح والذم على المتقضي

العلم باضافة البناء والوجوب باختيار
السبب لا حق والذم في القاء الصبي عليه
لا على الاحراق والقضاء والقدر ان
اريد بهما خلق الفعل المحال او لازم
صحيح في الواجب خاصة والاعلام صحيح مطر
وقد بينه امير المؤمنين عليه السلام في
حديث الاصبغ والاضلال اشارة
الى خلاف الحق وفعل الضلالة ولا هلاك
والهدى مقابل له والاولان منفيان

عنه

عنه تعالى وتعذيب غير المكلف قبيح و
كلام نوح عليه السلام مجاز والخدمة ليست
عقوبة للطفل والتبعية في بعض الاحكام
جايزة والتكليف حسن لاشتماله على
مصلحة لا تحصل بدونه بخلاف الجبر ح
ثم التدارى والمعاوضات والشكر
باطل ولان النوع محتاج الى التعاوض
المستلزم للسنة النافع استعمالها في الدنيا
وادامة النظر في الامور العالية وتذكر

الانذارات المستلزمة لاقامة العدل مع
زيادة الاجر والثواب واجب لزجره عن
القبايح وشرايط حسنة انتفاء المفسدة و
تقدمه وامكان متعلقه وثبوت صفة زايدة
على حسنه وعلم المكلف بصفات الفعل وقدر
المستحق عليه وامتناع القبيح عليه وقدرة
المكلف على الفعل وعلمه وامكان الآلة
ومتعلقه اما علم عقلي او سمعي واما
ظن واما عمل وهو منقطع للاجماع ولا
اصل

الثواب وعلة حسنه علمه وضرر الكافر من
سوء اختياره وهو مفسدة لا من حيث التكليف
بخلاف ما شرطناه والفائدة ثابته واللطف
واجب ليحصل به الغرض فان كان من فعله تعالى
وجب عليه تعالى ان يشعر به ويوجبه عليه و
كان من غيرهما شرط في التكليف العلم
بالفعل ووجوه القبح منتفية والكافر لا
يخلو من لطف في الاخبار بالسعادة والشقاوة
ليس بمفسدة ويقبح منه تعالى التعذيب مع

منعه دون الذم ولا بد من المشاقة ولا
يحسن بلا مرجح بالنسبة الى المنتفعين ويبلغ
الايلام وبعلم المكلف اللطف اجمالا او تفصيلا
ويزيد اللطف على جهة الحسن ويدخله التخيير
ويشترط حسن البدلين وبعض الالم قبيح
يصدر عنا خاصة وبعضه حسن يصدر عن الله
تعالى ومنا وحسنه اما لاستحقاق او لاشتماله
على النفع او دفع الضرر الزايدين او
لكونه عاديا او على جهة الدفع ولا بد

في المشتمل على النفع من اللطف ويجوز في
المستحق كونه عقابا ولا يكفي اللطف في
الم المكلف في الحسن ولا يحسن مع اشتماله
اللذة على لطفه ولا يشترط في الحسن اختيار
المشالم بالفعل والعوض نفع مستحق خال
من تعظيم واجلال ويستحق عليه تعالى بانزال
الالام وتفويت المنافع لمصلحة الغير و
انزال العموم سواء استندت الى علم ضروري
او مكتسب او ظن لا ما يستند الى فعل العبد

وامر عباده بالمضار والمباحة وتمكين غير
العاقل بخلاف الاحراق عند الالقاء
في النار والقتل عند شهادة الزور
والانصاف واجب عليه تعم عقلا او
سمعا فلا يجوز تمكين الظالم من الظلم
دون عوض في الحال يوازي ظلمه فان
كان المظلوم من اهل الجنة فرق الله تعم
لعواضه على الاوقات وتفضل الله تعم
عليه بمثلها وان كان من اهل العقاب

اسقط

اسقط الله تعم بها جزاء من عقابه
بحيث لا يظهر له التخفيف بان يفرق الناقص
على الاوقات ولا يجب وامر بحسن الزايد
بما يختار معه الالم وان كان منقطعا ولا
يجب حصوله في الدنيا لاحتمال مصلحة
التاخير والالم في القطع مع انه غير
محل النزاع ولا يجب اشعار صاحبه بالصارف
عوضا ولا بتغير منافع ولا يصح اسقاط
والعوض عليه تعم يجب تزايد الى حد الرضا

عند كل عاقل وعلينا يجب مساواته
للالم واجل الحيوان الوقت الذي علم
الله تعالى بطلان حيوته فيه والمقول يجوز
فيه الامران لولاه ويجوز ان يكون الاجل
لطفا للغير لا للمكلف والرزق ما صح
الانتفاع به ولم يكن لاحد منعه منه والسعي
في تحصيله قد يجب وقد يستحب وقد
يباح وقد يحرم والسعر تقدير العوض
الذي يباع به الشئ وهو رخص وغلاء

ولابد

ولابد من اعتبار العادة واتحاد الوقت
والمكان قد يستند الى الله تعالى وايضا الينا
والاصلح قد يجب لوجود الداعي وانتفاء
الصارف في النبوة البعثة
حسنة ولاشتمالها على فوائد كمعاضدة
النقل فيما يدل عليه العقل واشتماله
الحكم من النسخ فيما لابد وازالة
الخوف واستفادة الحسن والقبح والنافع
والضار وحفظ النوع الانساني وتكميل

اشخاصه بحسب استعداداتهم المختلفة و
تعليمهم الصنايع الخفية والاخلاق
والسياسات والاخبار بالعقاب والثواب
فيحصل اللطف للمكلف وشبهة البراهمة
باطلة لما تقدم وهي واجبة لاشتمالها
على اللطف في التكاليف العقلية و يجب
في النبي العصمة ليحصل الوثوق فيحصل
الغرض لوجوب متابعته وضدها
والانكار عليه وكمال العقل والذكاء

والفطنة

والفطنة وقوة الراي وعدم السهو لئلا
يسهو وكل ما ينفر عنه منفر دنائة الاباء
وعهر الامهات والقاطر والغلظة و
الابنة وشبهها والاكل على الطريق
وشبهه وطريق معرفة صدقه ظهور
المعجزة على يده وهو ثبوت ما ليس معتاد
او نفي ما هو معتاد مع خرق العادة و
مطابقة الدعوى وقصة ابراهيم وغيرها
تعطي جواز ظهورها على الصالحين

ولا يلزم خروجه عن الاعجاز ولا ان
ولا عدم التميز ولا ابطال الاشتراك ولا
العمومية ومعجزاته قبل النبوة تعطى
الارهاص وقصة مسيلمة وفرعون و
ابرهيم تعطى جواز ظهور المعجزة على
العكس ودليل الوجوب يعطى العمومية
ولا يجب الشريعة وظهور معجزة القرآن
وغيره مع اقتران دعوة نبينا محمد صلى
الله عليه وآله وسلم يدل على نبوته

والتحدى

والتحدى مع الامتناع وتوفر الدواعى
يدل على الاعجاز والمنقول معناه متواترا
من المعجزات بعضه واعجاز القرآن قيل
لفصاحته وقيل لفصاحته واسلوبه
معا وقيل للصرفة والكل محتمل والنسخ
تابع للمصالح وقد وقع حيث حرم على
نوح عليه السلام بعض ما احل لمن تقدم
واوجب الختان على الفور بعد ما خير
وحرم الجمع بين الاختين وغير ذلك

من الاحكام وخبرهم عن موسى عليه السلام
بالتأييد بخلق ومع تسليمه لا يدل
على المراد قطعا والسمع دل على عموم
نبوته وهو افضل من الملائكة وكذا
غيره من الانبيا لوجود المضاف لقوته
العقلية وقهره على الانفعال عليها
في الامامة الامام اللطف
فيجب نصبه على الله تعالى تحصيلا للغرض من
والمفاسدة معلومة الانتفا وانتفا

اللطف

اللطف فيه معلوم للعقلاء وجوده
لطف ونصر فلطف اخر وعدمنا
وامتناع التسلسل يوجب عصمته ولانه
حافظ للشرع ولوجوب الانكار لو اقدم
على المعصية فنقض اغراض الطاعة وفوت
الغرض من نصبه ولانحطاط درجته
عن ادنى العوام ولا بنائه على العصمة القدوة
وقبح تقديم المفضول معلوم ولانه رجيح
للمساوي والعصمة تقتضي النص و

سبرئة وهما مختصان بعلي عليه السلام
وللنص الجلي في قوله ص مخاطبا الاضحاب
سلموا على علي عليه السلام بامرة المؤمنين و
انت الخليفة بعدي وغيرهما وكقوله تع
انما وليكم الله ورسوله وانما اجتمعت
الاوصاف في علي عليه السلام وحديث
الغدير المتواتر وحديث المنزلة المتواتر
ولاستخلافه على المدينة فيعم الاجماع
ولقوله ص انت اخي ووصيي وخليفتي

من

بعدي وقاضي ديني بكسر الدال ولانه
افضل من غيره من الائمة لما سياتي وامامة
المفضول قبيحة عقلا ولظهور المعجزة
كفلق باب خيبر ومخاطبة الثعبان على منبر
الكوفة ورد الصخرة العظيمة عن القلب
ومحاربة الجن ورد الشمس وغير ذلك
وادعى الامامة فيكون ضادقا ولسبق
كفر غيره فلا يصلح للامامة فتعين هو
لقوله تع وكونوا مع الصادقين و

لقوله تعم واولى الامر منكم ولان الحجا
غير على غير صالح للامامة بظلمهم بتقدم
كفرهم وانه خالف ابوبكر كتاب الله تعم
فى منع ارث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بخبر رواه هو وانه منع فاطمة
فدك مع ادعاء النحلها وشهد على
وام ايمن وصدق الازواج فى ادعاء
الحجرة لهن من غير شاهد ولهذا ردها
عمر بن عبد العزيز واوصت عليها السلام ان

لا يصلى عليها ابوبكر فدفنت ليلا و
لقوله اقيلونى فلست بخيركم وعلى فيكم
ولقوله ان له شيطانا يعتريه ولقول
عمر كانت بيعة ابى بكر فلتة وقى الله
شرها فمن عاد الى مثلها فاقتلوه وشك
عند موته استخلافه للامامة وخالف
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى
الاستخلاف وفى توليته من عزله وفى
التخلف عن جيش اسامة مع علمهم بقصد

التفيد وولى اسامة عليهم فهو افضل
وعلى عليه السلام لم يول عليه احدا وهو
افضل من اسامة ولم يقولوا عملا فى
زمانه واعطاه سورة براءة فنزل جبرئيل
وامر برده واخذ السورة منه وان لا
يقرأها الا هو او واحد من اهله فنش
بها عليا ولم يكن عارفا بالاحكام حتى
قطع يسار سارق واحرق بالنار ولم
يعرف الكلالة ولا ميراث الجدة واضطرب

احكامه

احكامه ولم يجد خالدا ولا اقتص وفى
فى بيت رسول الله وقد نهى الله تعالى عن
دخوله فى جيوشه وبعث الى بيت امير المؤمنين
لما امتنع من البيعة ناضرم فيه النار
وفيه فاطمة عليها السلام وجماعة من بنى هاشم
ورد عليه الحسنان عليهما السلام لما بويع
وندم على كشف بيت وامر برجم
امراة حاملة واخرى مجنونة فنهاه على
عليه السلام فقال عمر لولا على لهلك عمر

وشكك في موت النبي صلى الله عليه
واله وسلم حتى تلا عليه ابو بكر
انك ميت وانهم ميتون فقال كاني
لم اسمع هذه الاية وقال كل الناس
افقه من عمر حتى المخدرات لما منع من
المغالات في الصداق واعطى ازواج
النبي صلى الله عليه واله واغرض ومنع
اهل البيت من خمسهم وقضى في الحد
بمائة قضيب وفضل في القسم والعطاء

ومنع

ومنع المتعتين وحكم في السوري فصد
القواب وحرق كتاب فاطمة عليها السلام
وولى عثمان فى ظهر فسقه حتى ملحد ثوا
في امير المسلمين ما احدثوا واثر اهله و
اقاربه بالاموال وحمى الحمى لنفسه ووقع
منه اشياء منكره في حق الصحابه وضرب
ابن مسعود حتى مات واحرق مصحفه
وضرب عمارا حتى اصابه فتق وضرب
اباذر ونفاه الى الربذه واسقط القود

عن ابن عمر والحد عن الوليد مع وهو مجل
عليه وخذلته الصحابه حتى قتل و
قال علي عليه السلام قتله الله ولم يدفن
وعابوا غيبته عن بدر واحد والبيعة
على افضل الصحابه لكثره جهاده واعظم
بلائه في وقايع النبي ص باجمعها ولم
يبلغ احد درجته في غزوه بدر واحد
والاحزاب وخيبر وحنين وغير ذلك
من الوقايع ولانه اعلم بقوة حدسه و

شده

شده ملازمته للرسول ص ورجعت
الصحابه اليه في اكثر الوقايع بعد غلطهم
وقال النبي صلى الله عليه وآله اقضاكم علي
واستند الفضلا في جميع العلوم اليه
واخبر هو بذلك ولقوله تعم وانفسنا
ولكثره سخائه على غيره وكان ازهد
بعد النبي ص واعبدهم واحلمهم واشرفهم
واطلقهم وجها واقدمهم ايمانا و
افصحهم لسانا واشدهم رياء واكثرهم

حرصا على اقامة حدود الله وحفظهم
لكتاب الله العزيز ولاخباره بالغيب و
دعائه وظهور المعجزات عنه واختصاصه
بالقرابة والاخوة ووجوب المحبة و
ومساواة الانبياء وخير الطاهرين والمنزلة
والغدير وغيره ولاشقاء سبق كفره
ولكثرة الاشقياء به وتميزه بالكمالات
النفسانية والبدنية والخارجية و
النقل المتواتر دل على الاحد عشر و

لوجوب

لوجوب العصمة وانتفائها عن غيرهم و
وجود الكمالات فيهم ومحاربتهم على كفره
ومخالفوه فسقه في المعاد
والوعد والوعيد وما يتصل بذلك
حكم المثلين واحد والسمع دل على امكان
التماثل والكروية ووجوب الخلاء واختلافه
المتفقات ممنوعة والامكان يعطي جواز
العدم والسمع دل عليه ويقول في المكلف
بالتفرق كما في قصة ابراهيم عليه السلام واثبات الفناء

غير معقول لانه ان قام بذاته لم يكن ضدا
وكذا ان قام بالجوهر ولانتفا الاولية و
لاستلزام انقلاب الحقايق والتسلسل واشاث
بقاء لا في محل يستلزم الترجيح بلا مرجح او
اجتماع النقيضين واشاثه في محل يستلزم
توقف الشئ على نفسه اما ابتداء او بواسطه
ووجوب ايفاء الوعد والحكمة يقتضي وجوب
البعث والضرورة قاضية بثبوت الجسما ني
من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم مع امكانه

ولا تجب اعادة فواضل المكلف وعدم انخراق
الافلاك وحصول الجنة فوقها ودوام
الحيوة مع الاحتراق وتولد البدن من غير
التوالد وتناهي القوى الجسمانية اسبعا ت
ويستحق الثواب والمدح بفعل الواجب
والمندوب وفعل ضد القبيح والاخلال به
بشرط فعل الواجب لوجوبه او لوجه وجوبه
والمندوب كذلك والضد لانه ترك
قبيح والاخلال لانه اخلال لان المشقه من

غير عوض طلم ولا يصح ادلو امكن الابتداء
به كان عبثا وكذا يستحق العقاب والذم
بفعل القبيح والاخلال بالواجب لاشتمالهما
على اللطف والنفع ولا مشاع في اجتماع
الاستحقاقين باعتبارين وايجاب المشقة
في شكر المنعم قبيح ولقضاء العقل به مع
الجهل ويشترط في استحقاق الثواب كون
الفعل والاخلال به شاقا لارفع الذم
ولا انتفاء النفع العاجل اذ فعل للوجه

ويجب

ويجب اقتران الثواب بالتعظيم والعقاب
بالاهانة للعلم باستحقاقهما مع فعل
موجبهما يجب وايهما لاشتماله على اللطف
ولدوام المدح والذم وحصول نقيضهما
لولاه ويجب خلوصهما والا لكان الثواب
انقص حالا من العوض والتفضل على تقدير
حصوله فيهما وهو داخل في باب الزجر و
كل ذي مرتبة من الجنة لا يطلب الا زيد و
يبلغ سروره ما يشكر الى حد انتفاء

المشقة وغناهم بالثواب بنفي مشقة
واهل النار ملجاون الى ترك القبيح و
توقف الثواب على شرط والا لاثيب العارف
بالله تعم خاصة وهو مشروط بالموافاة
لقوله تعم لان اشركت ليحبطن عملك و
ومن يرتدد منكم عن دينه والاحباط باطل
لاستلزامه الظلم والابقاء بوعد لان م
وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
ولعدم الاولوية اذ كان الاخر ضعف

حصول

حصول المنافعين مع الساوي الكافر
مخلد وعذاب صاحب الكبيرة منقطع لا يستحق
الثواب بايمانه ولقبحه عند العقلاء و
السمعيات متناولة ودوام العقاب مختص
بالكافر والعفو واقع لانه حقه تعم وجاز
اسقاطه ولا ضرر عليه في تركه مع ضرر
التارك المكلف به فحسن اسقاطه ولانه
احسان والسمع والاجماع على الشفاعة و
قيل لزيادة المنافع وبطل منافي حقه

ونفي المطلع لا يستلزم نفي المجاب و بأي
السمعيات متاولة بالكفار و قيل في اسقاط
المضار و الخوصدق الشفاعة فيهما و
ثبوت الثاني لهم لقوله اد شفاعتي
لاهل الكائر من امتي و توبة واجبة
لدفعها الضرر و الوجوب الندم على كل
قبيح او اخلال بواجب يندم على القبيح
لقبحه و الا لاستقت التوبة خوف النار ان
كان المغابة و كل الاخلال بالواجب فلا

يصح

يصح من البعض و لا يتم القياس على الواجب
و لو اعتقد فيه الحسن لزهد و كذا
المستحق و التحقيق ان ترجيح الداعي الى
الندم عن البعض يبعث عليه و ان اشترك
الدواعي في الندم على القبيح كما في الدواعي
الى الفعل و لو اشترك لترجيح اشتراك وقوع
الندم و برهانه اول كلام امير المؤمنين و اولاده
و الا لزم الحكم ببقاء الكفر على التائب
من المقيم على صغيره و الذنب ان كان

في حقه تعم من فعل قبيح كفى فيه الندم
والعزم وفي الاخلال بالواجب المختلف
حكم في بقائه وقضائه وعدمهما وان
كان في حق آدمي استتبع ايصاله ان كان
ظلما او العزم عليه مع تعذره او الارشاد
ان كان اضلالا ولا يسقط الجزاء ويجب
الاعتذار على المعتاب مع بلوغه وفي
ايجاب التفضل مع الذكر اشكال وفي
وجوب التحلل ايضا اشكال وكذا المعلول

مع

مع العلم ووجوب سقوط العقاب
بسقط بها الا بكثرة ثوابها الا فهاقد
يقع محبطا ولولاه لانتفى الفرق بين
التقديم والتاخير والاختصاص ولا
تقبل في الاخرة لانتفاء الشرط وعذاب
القبر وقع لامكانه وتواتر السمع بوقوعه
وسائر السمعيات من الميزان والصراط
والحساب وتطاير الكتب ممكنة ودل السمع
على ثبوتها فيجب التصديق بها والسمع

دل على ان الجنة والنار مخلوقتان
الان والمعاد ضتان متساويان والايمان
التصديق بالقلب واللسان ولا يكفي
الاول لقوله تعم وجحدوا بها واستيقنتها
انفسهم ولا الثاني لقوله تعم لم تؤمنوا
والكفر عدم الايمان اما مع الضد او
بدونه والفسق خروجه عن طاعة الله تعم
مع الايمان والنفاق اظهار الايمان
واخفاء الكفر والفاسق مؤمن لوجود

حده

حده فيه والامر بالمعروف الواجب و
كذا النهي عن المنكر والمندوب مندوب
سمعا والا لزم خلاف الواقع والاخلال
بحكمته تعم وشرطهما علم فاعلها بالوجه
ومجوز التاثير وانتفاء المفسدة
والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والماب
قد تم في يوم الخميس الثالث والعشرين من
شهر رجب سنة ١٣٠٨ وانا العبد فائز بن عبد الله